



52٪ تراجعاً سنوياً لصفقات الاندماج والاستحواذ الخليجية

## «المركز»: 3 صفقات اندماج واستحواذ في الكويت خلال الربع الأول.. بانخفاض 81٪

■ القطاعات المالية والصناعية وتكنولوجيا المعلومات سجلت أكبر عدد من الصفقات في دول الخليج



قال تقرير أصدرته إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في المركز المالي الكويتي «المركز» إن الكويت شهدت في الربع الأول من العام الحالي إبرام عدد 3 صفقات اندماج واستحواذ، مقابل 16 صفقة خلال الربع الأول من 2019، وذلك بانخفاض سنوي بلغ 81٪. وأضاف تقرير «المركز» أن قطاع الخدمات اللوجستية الإماراتي تصدر قائمة كبرى صفقات الاندماج والاستحواذ في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من 2020، بعد أن أعلنت شركة بورت أند فري زون وورلد عن اعترافها بالاستحواذ على حصة بنسبة 20٪ في شركة لوجستية زميلية، وهي شركة موانئ دبي العالمية، مقابل إجمالي مبلغ وقدره 2,7 مليار دولار.

وذكر «المركز» أن ثاني أكبر صفقة كانت من شركة «قطر للبترول»، باستحواذها على حصة 25٪ من شركة قطر للأسمدة الكيماوية مقابل إجمالي 1 مليار دولار، حيث تضمنت الصفقتان التاليتان مستثمرين إماراتيين، وكلاهما استحوذ بالكامل على شركات محلية. وتضمنت الصفقة الأولى استحواذ شركة جلف كابيتال على شركة آي في آي-آر إم إيه الشرق الأوسط بقيمة إجمالية تساوي 100 مليون دولار. وأخيراً، أعلنت شركة جازان للطاقة والتنمية (جازانكو) عن اندماج وحدتها الدولية للاستزراع المائي مع 3 شركات محلية للاستزراع المائي.

ووفقاً لتقرير «المركز»، شهد عدد صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من 2020 انخفاضاً بنسبة 51٪ مقارنة بالربع الرابع من 2019، و52٪ مقارنة بالربع الأول من 2019. ولم تسجل أي من دول الخليج زيادة في عدد الصفقات التي تمت مقارنة بالربع السابق. وتصدر الإشارة إلى أن اقتصاد دول الخليج قد شهد تباطؤاً كبيراً بسبب نقشي وباء كوفيد-19 العالمي وحالة عدم اليقين السائدة بسبب هذا الوباء. وعلى هذا النحو،

فقد أثر هذا الأمر بشكل كبير على مستوى نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ طوال الربع.

### الكيانات المستهدفة

نفذت كيانات الاستحواذ الخليجية معظم الصفقات التي تمت في الربع الأول من 2020 والربع الرابع من 2019، حيث مثلت 92٪ من إجمالي عدد الصفقات التي تمت خلال الربع الأول من 2020، بينما كانت نسبة المستحوذين الأجانب 4٪. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة 4٪ المتبقية تمثل صفقات لم تتوافر فيها معلومات عن الشركات المستحوذة. كما شهد السوق اتجاهًا مماثلاً خلال الربع الرابع من 2019، حيث مثلت

كيانات الاستحواذ الخليجية 71٪ من إجمالي عدد الصفقات التي تمت، بينما كانت نسبة المستحوذين الأجانب 24٪. وبشكل عام، لفت تقرير «المركز» إلى أن غالبية كيانات الاستحواذ الخليجية فضلت الاستحواذ على شركات محلية أو خليجية، على عكس أهداف شركات أخرى. وكانت الإمارات والكويت والسعودية هي الأكثر نشاطاً من حيث النشاط المحلي، في حين أنهت كيانات الاستحواذ المتبقية صفقة واحدة في بلدانهم الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تخطت الإمارات نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي وأعلنت عن إبرام 7 صفقات تضمنت استهداف شركات أجنبية،

بينما أبرمت البحرين والكويت والسعودية صفقة واحدة لكل منهما. وأخيراً، لم تبرم عمان ولا قطر أي صفقات تضمنت استهداف شركات أجنبية.

### الصفقات عبر القطاعات

إن الصفقات التي تمت خلال الربع كانت موزعة على قطاعات متعددة، وهي التي تم رصدها أيضاً في الربع السابق. وبالرغم مما سبق، فإن القطاعات التي شهدت أعلى مستوى من النشاط طوال الربع الأول من 2020 كانت القطاعات المالية والصناعية وتكنولوجيا المعلومات. وشكلت هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة البحرين وعمان وقطر عن أي صفقات خلال الربع.

الصفقات التي تمت طوال الربع. وأخيراً، سجل الربع نشاطاً في ثلاثة قطاعات جديدة وهي قطاعات الطيران والإنشاءات وخدمات الاتصالات.

### صفقات تم الإعلان عنها

وبنهاية الربع الأول من 2020، بلغ إجمالي عدد الصفقات المعلن عنها 14 صفقة، وهو نفس عدد صفقات الربع السابق، حيث ما يقرب من 58٪ من هذه الصفقات تضمنت استهداف شركات إماراتية، في حين أن النسبة المتبقية تضمنت استهداف شركات كويتية وسعودية. ولم تعلن البحرين وعمان وقطر عن أي صفقات خلال الربع.

«موديز»: أرباحها ستشهد انخفاضاً في السنوات المقبلة

## «كورونا» والنفط يعوقان تعزيز عائدات شركات الاتصالات الخليجية



### محمود عيسى

وكبير المحللين في الوكالة جوليان حداد «سيتراجع توليد التدفق النقدي الحر أيضاً خلال العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة في ظل استمرار الارتفاع في الإنفاق الرأسمالي واستقرار مدفوعات الأرباح على الرغم من انخفاض التدفق النقدي من العمليات».

أما نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل شركات تشغيل الاتصالات في دول التعاون فسيبقى متديناً فيما تستهدف الشركات الفرص في مناطق جغرافية مختارة يكون السعر فيها مناسباً ومخاطر تنفيذها محدودة، وعلى الأرجح أن الحكومات ستقدم الدعم للمشغلين إذا اقتضت الحاجة.

وانتهت وكالة موديز إلى القول بأن شركات الاتصالات المصنفة في دول مجلس التعاون الخليجي تشمل كلا من: شركة مجموعة الإمارات للاتصالات المصنفة عند مستوى Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وشركة الاتصالات السعودية STC المصنفة عند مستوى A1 مع نظرة مستقبلية سلبية، وشركة أوريدو القطرية المصنفة عند مستوى A2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأخيراً شركة الاتصالات العمانية المصنفة عند مستوى Ba2 والموضوعة تحت المراجعة تمهيداً لخفض التصنيف.

توقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن يؤدي تحول الأسواق المحلية الخليجية المتقدمة والمستهلكين المعتمدين على البيانات إلى إعاقه نمو الإيرادات وتوليد الأرباح لدى شركات الاتصالات الخليجية قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك وإطفاء الديون EBITDA، بالإضافة إلى تباطؤ توليد التدفقات النقدية الحرة، في حين يظل الإنفاق الرأسمالي مرتفعاً وتوزيعات الأرباح مستقرة.

وقال قسم خدمات المستثمرين في الوكالة في تقرير حديث إن أرباح شركات الاتصالات المصنفة في دول مجلس التعاون الخليجي ستشهد انخفاضاً خلال السنوات القليلة المقبلة، وعزت الوكالة انكماش هوامش الأرباح إلى مزيج من العوامل الرئيسية أهمها الأسواق المحلية الناضجة إلى حد ما، بالإضافة لمعدلات الإحترق المرتفعة، لاسيما في قطاع الهاتف المحمول حيث يتحول المستهلكون نحو استهلاك أكثر للخدمات، وهو أرخص من المكالمات الصوتية التقليدية، كما سيعوق الإغلاق المرتبط بفيروس كورونا والانخفاض الحاد في أسعار النفط تعزيز العائدات وتوليد الأرباح قبل EBITDA. وقال نائب الرئيس

بلغت قيمتها 18.7 مليار دولار عن الربع الأول

## «أرامكو» توزع أعلى توزيعات نقدية بالعالم

مليار دولار في الفترة ذاتها من عام 2019. وقد قوبل انخفاض أسعار النفط الخام وهوامش أرباح التكسير والكيماويات بتغيرات إيجابية بشكل جزئي في رأس المال العامل. وحققت الشركة تدفقات نقدية حرة قوية بلغت 56,3 مليار ريال (15,0 مليار دولار) في الربع الأول، مقارنة مع 65,1 مليار ريال (17,4 مليار دولار) في الفترة ذاتها من العام الماضي. كما حافظت الشركة على قوة مركزها المالي، وانخفضت نسبة المديونية من 0,2٪ في 31 ديسمبر 2019 إلى 4,9٪ في 31 مارس 2020. أما حجم النفقات الرأسمالية فقد بلغ 27,7 مليار ريال (7,4 مليارات دولار) في الربع الأول، مقارنة مع 26,9 مليار ريال (7,2 مليارات دولار) في الفترة ذاتها من 2019. وفي ضوء ظروف السوق والتقلبات الأخيرة في أسعار السلع الاساس، تتوقع الشركة أن يبلغ حجم النفقات الرأسمالية لعام 2020 ما بين 93,75 مليار ريال و112,50 مليار ريال (25 مليار دولار و30 مليار دولار). ولا يزال تقدير النفقات الرأسمالية للشركة خلال عام 2021 وما بعده قيد المراجعة.

العربية: أعلنت شركة أرامكو السعودية عن توزيع أرباح نقدية للمساهمين بقيمة 70,32 مليار ريال (18,75 مليار دولار) عن الربع الأول من 2020، سيتم دفعها في الربع الثاني من هذا العام، حيث تعد توزيعات أرامكو النقدية هي الأعلى لأي شركة مدرجة في العالم. وبيّنت الشركة أن عدد الأسهم المستحقة للأرباح 199,882,812,500 بحصة السهم من التوزيع 0,3518 ريال ونسبة التوزيع إلى قيمة السهم الاسمية 0٪.

وأكدت الشركة أن تاريخ الأحقية هو 21 الجاري فيما تاريخ التوزيع سيكون 18 يونيو المقبل. إلى ذلك، حافظت الشركة على صافي دخل قوي بلغ 62,5 مليار ريال (16,7 مليار دولار) في الربع الأول رغم انخفاض أسعار النفط الخام، وانخفاض هوامش أرباح التكسير والكيماويات، وخسائر إعادة تقييم المخزون. وحققت الشركة تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل قدرها 84,1 مليار ريال (22,4 مليار دولار) في الربع الأول، مقارنة بالنتائج النقدية التي بلغت 92,0 مليار ريال (24,5

3,3 تريليونات دولار أرصدة ثروات دول «التعاون» المتوقعة بنهاية 2020

## كيف يؤثر انهيار النفط على استدامة ربط العملات الخليجية بالدولار؟

فلو حدث تحول هيكلي في توقعات أسعار النفط على المدى الطويل على نحو تصبح معه الاحتياطيات الحالية غير كافية لتغطية عرض النفط بمفهومه الضيق M1 – ومع أننا نعتقد أن دولاراً أميركياً واحداً لكل وحدة عملة محلية متداولة والودائع تحت الطلب سيؤدي إلى ربط العملات عصبياً على التغيير، إلا أن سعر الصرف العائم قد يصبح أكثر جدوى في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات ودفع النمو. ومع ذلك فإن هذا الجدل لا يستقيم بالنسبة للاقتصادات الخليجية التي تباع النفط والغاز مقوماً بالدولار الأميركي – لذلك فمن غير المحتمل أن يؤدي فك الارتباط إلى تحفيز الصادرات رغم أنه سيؤدي إلى تقليص الواردات، أما تخفيض سعر صرف العملة فسيفيد تعزيز عائدات النفط بالعملة المحلية، ولكن ذلك سيكون مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم. وإلى ان ينمو القطاع القابل للتداول في دول مجلس التعاون الخليجي إلى درجة تتيح عملية إحلال كبيرة للواردات، الأمر الذي من شأنه زيادة مرونة الطلب على الواردات وتقليل تأثيرات العملات الأجنبية – فإننا نرى أن استمرار ربط العملات بالدولار سيبقى الخيار المناسب لدول الخليج.

وتشمل الأخيرة كلا من عمان والبحرين، اللتين لديهما قدرة أقل للدفاع عن ربط عملتيهما (يمكن تخزين ثرواتها فقط لتغطية النقص في الحساب الجاري لمدة تتراوح بين 2 و3 سنوات بحد أقصى، برغم أن الدعم الخارجي لكلا البلدين يكاد يكون حتمياً. 3- الاستقرار النقدي والخارجي: ظلت أسعار الصرف الاسمية والحقيقية مستقرة في ظل الربط بالدولار مقارنة بالعملات الأخرى القائمة على السلع الأساسية كالدولار الكندي، والروبل الروسي والرائد الجنوب أفريقي، كما أن استقرار سعر الصرف عزز الاستقرار الخارجي للحساب الجاري على صعيدي التصدير والاستيراد. 4- الإرادة السياسية: كانت ربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار قائماً منذ عقود خلال فترات ارتفاع او انخفاض أسعار النفط، وكذلك خلال الظروف التي شهدت غياب اليقين السياسي. مزاياء ربط العملات: على الرغم من المزايا التي وفرها ربط العملات لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على مدى عقود – والتي تفوق بكثير التكاليف – فهذا لا يعني أن الربط سيؤدي إلى مزاياها في جميع الظروف،



فقط لتغطية الاستيراد من قبل أنظمة صرف العملات المرتبطة بتمويل شراء السلع والخدمات ومدفوعات دخل الأصول في الخارج لمدة 68 شهراً – علماً أن صندوق النقد الدولي يوصي 3 أشهر

دولار أو ما يعادل 84٪ من الناتج المحلي الإجمالي – أي ما يكفي لتمويل شراء السلع والخدمات ومدفوعات دخل الأصول في الخارج لمدة 68 شهراً – علماً أن صندوق النقد الدولي يوصي 3 أشهر

في نهاية 2020 ان تصل أرصدة الثروات الخليجية التي تشمل احتياطيات البنوك المركزية، حيازات صناديق الثروة السيادية والودائع المصرفية للقطاع العام إلى نحو 3,3 تريليونات

ستتآكل بسرعة بسبب ارتفاع تكلفة الواردات والتي ستصاحبها معدلات تضخم أعلى، 2- مخزونات الضخمة: هناك موارد مالية للدفاع عن الربط، حيث من المتوقع

مجلس التعاون الخليجي: بما ان النفط والغاز يشكلان الصادرات الرئيسية لدول المجلس فإن أي تخفيض لقيمة العملة سيكون محدود التأثير على القدرة التنافسية للصادرات الخليجية، والتي

### محمود عيسى

قالت مجموعة MUFG المصرفية اليابانية ان الانخفاض الحاد في أسعار النفط جدد المخاوف المتعلقة باستدامة ربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأميركي، حيث اتسعت هوامش أسعار الفائدة بين البنوك في هذه الدول على سندات الخزنة الأميركية بشكل حاد وظلت قريبة من تلك التي سادت أوائل 2016 عندما شهدت أسعار النفط آخر تراجع لها لتلامس مستويات 30 دولاراً للبرميل السائدة حالياً. وقال مدير دائرة الأبحاث والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجموعة المصرفية إحسان خوسمان ان أسعار صرف جميع العملات الخليجية قد تراجعت مقابل الدولار الأميركي في سوق العملات الآجلة، لاسيما الريال العماني الذي قفز مؤخراً إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، وإن كان قد تراجع منذ ذلك الحين. وأشار إلى رغبة دول التعاون واستعدادها وقدرتها على استدامة وتعزيز ربط العملات بالدولار، حيث شكلت حالات الربط بالاختياراً زمنياً وعاملاً موفوقاً بالنسبة لهذه الدول على صعيد: 1- هيكل اقتصادات دول